ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

28 أغسطس 2024

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض البطالة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

14 معلومة مصورة

15 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

15 دلالات إيجابية: ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة لمستوى قياسي

21 خطوات نحو النمو: حزمة الإصلاحات لدعم القطاع الخاص في مصر

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية. محليًا، حقق الاقتصاد المصري إنجازًا جديدًا بانخفاض معدل البطالة إلى 6.5% خلال الربع الثاني من عام 2024. يأتي هذا الانخفاض نتيجة للجهود المبذولة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، والذي شمل مؤخرًا مطالبة البنك المركزي البنوك العاملة بوضع حد أقصى لسحب النقد الأجنبي بهدف تعزيز استقرار الاقتصاد. وعلى الصعيد العالمي، تشير التوقعات العالمية إلى تحسن في أداء الاقتصاد الأمريكي، مما دفع بنك الاستثمار «غولدمان ساكس» إلى تعديل توقعاته بشأن حدوث ركود، ليؤكد بذلك على تعافي الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي

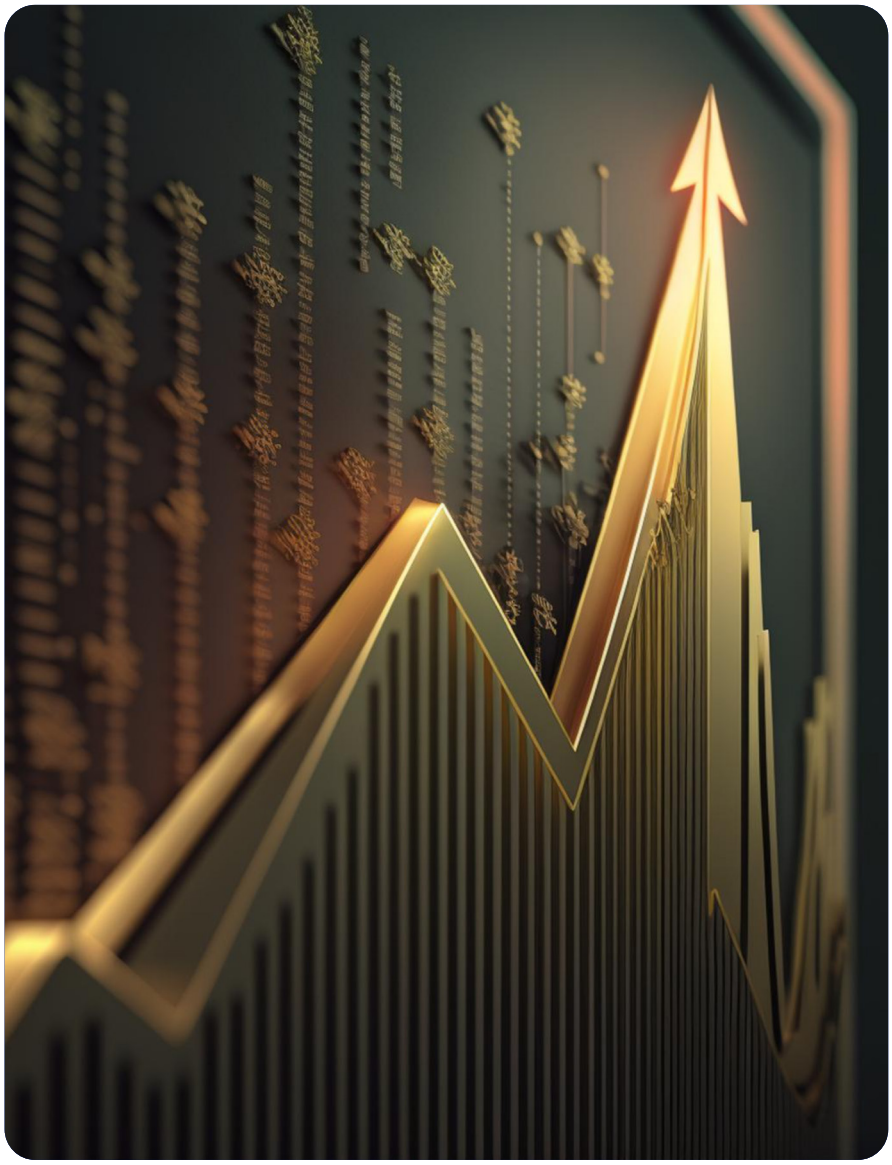

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

مؤشرات أولية

- **انخفاض معدل البطالة في مصر إلى 6.5% خلال الربع الثاني**

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، إن معدل البطالة في البلاد انخفض إلى 6.5% في الربع الثاني من 2024 مقابل 6.7% في الربع الأول. وكانت بيانات حكومية كشفت في مايو 2024، انخفاض معدل البطالة في الربع الأول من العام 2024 إلى 6.7%، بانخفاض 0.2% عن الربع الأخير من عام 2023. وأوضحت البيانات أن حجم قوة العمل سجل 31.397 مليون فرد مقابل 31.101 مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة زيادة مقدارها 1.0%.

السياسة النقدية

- **المركزي المصري يطالب البنوك بوضع حد أقصى للسحب اليومي بالدولار**

طالب البنك المركزي المصري البنوك العاملة في البلاد بوضع حد أقصى للسحب النقدي اليومي والشهري بالدولار والعملات الأجنبية بشكل عام بما يتوافق مع الإجراءات المصرفية التنظيمية بداية من أول سبتمبر المقبل. وكان المركزي

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

المصـري رفـع فـي أبريـل الماضـي سـقف السـحب النقـدي مـن البنـوك بالجنيـه المصـري 67% إلـى 250 ألـف جنيـه يوميـاً، إضافـة إلـى رفـع الحـد الأقصـى للسـحب مـن ماكينـات الصـراف الآلـي إلـى 30 ألـف جنيـه، لكنـه لـم يضـع أي حـدود قصـوى للسـحب النقـدي بالعملـة الأجنبيـة.

- **مؤشـرات علـى اقتـراب المركـزي المصـري مـن رفـع قيـود اسـتيراد سـلع غيـر أساسـية**

وجّـه المركـزي المصـري، البنـوك العاملـة في البـلاد بتحديـد الاعتمادات المسـتندية للسـلع غيـر الأساسـية التـي يتطلـب اسـتيرادها موافقـة مسـبقة منـه، وتقتـرب خطـوة رفـع القيـود علـى اسـتيراد هـذه السـلع. وتأتـي التعليمـات المكتوبـة للبنـوك العاملـة فـي مصـر، في وقـت تواجه الـبلاد وفـرة فـي العملـة الصعبـة، بعـد جـذب اسـتثمارات وتمـويلات كبيـرة فـي الفتـرة الأخيـرة، بالتزامـن مـع عـودة الاسـتثمارات الأجنبيـة فـي أدوات الديـن المصريـة، وتحسـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة.

أخبار قطاعية

- **مصر ترفع أسعار الكهرباء للمنازل بـ 40%**

رفعـت الحكومـة المصريـة أسـعار الكهربـاء للمنـازل بما يصـل إلـى 40 بالمئـة، مـع تقليـص الحكومـة تدريجيـا للدعـم فـي إطـار خطـة إصلاح اقتصاديـة واتفـاق مـع صنـدوق النقـد الدولـي. وتعـد الزيـادة التـي تصـل إلـى 40 بالمئـة هـي للشـريحة السادسـة لأكثـر مـن 650 كيلـو وات سـاعة إلـى 1000 كيلو وات سـاعة، جاء ذلك

بعد إعدادها من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، وفقا لمصادر بوزارة الكهرباء المصرية. وعزت الحكومة المصرية هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار شرائح الكهرباء نتيجة للزيادات الجديدة التي تعدت الـ 30 بالمئة، نتيجة لارتفاع سعر إنتاج الكيلو وات ساعة وزيادة سعر الدولار ومع قرار الحكومة بوقف تنفيذ خطة تخفيف الأحمال حتى انتهاء الصيف وهو ما كلفها مليارًا و200 مليون دولار تقريبا.

العلاقات الدولية

- **مصر تبحث استيراد القمح من تركيا**

تبحث مصر، أحد أكبر مستوردي القمح بالعالم، بدء استيراد القمح من تركيا بجانب مناشئ أخرى، بحسب حسام الجراحي رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر. رفعت مصر حجم وارداتها من القمح خلال النصف الأول من العام الجاري بنحو 28.3%، بفعل توافر الدولار بالبنوك في الأشهر الأخيرة، فضلاً عن انخفاض أسعار القمح عالمياً، بحسب مسؤول حكومي. واستوردت البلاد 6.8 مليون طن، مقارنة بـ 5.3 مليون طن في الفترة المماثلة من العام الماضي.

- **لا شحنات غاز مسال إضافية لدى مصر لإرسالها إلى لبنان**

لا توجد شحنات غاز مسال إضافية لدى مصر لإرسالها إلى لبنان، كما أن لبنان لا يمتلك تسهيلات لاستقبال غاز مسال من الأساس»، بحسب مسؤول مصري. وحديث المسؤول يأتي بعد تصريحات وزير الطاقة اللبناني وليد فياض، خلال الـ 48 ساعة الماضية بأن بلاده تنتظر وصول شحنات الغاز من مصر بحلول 23 أغسطس.

استثمار وأسواق مال

- **المصرية للاتصالات تسعى لاقتراض 150 مليون دولار**

تسعى الشركة المصرية للاتصالات، أكبر مشغل اتصالات بالبلاد، لاقتراض 150 مليون دولار لإعادة هيكلة ديونها وإطالة أجلها. وقد يحدث التوقيع النهائي على القرض في غضون شهرين. وتحتدم المنافسة في سوق الهاتف المحمول في مصر وسط ارتفاع نسب تشبع السوق. ويُعد متوسط سعر دقيقة المحمول في مصر الأرخص في الشرق الأوسط. والمصرية للاتصالات الحكومية، هي المشغل الوحيد في مصر الذي يقدم خدمات الجيل الخامس للمحمول حتى الآن بجانب خدمات الهاتف الثابت وخدمات البنية التحتية.

- **«المداواة» السعودية تستثمر في القطاع الطبي بمصر عبر شركة جديدة**

تعتزم شركة «المداواة التخصصية الطبية» تأسيس شركة تابعة جديدة مملوكة بنسبة 100% ذات مسؤولية محدودة في مصر، بهدف الاستثمار في القطاع الطبي، وفق إفصاح على سوق الأسهم السعودية. بينما لم تعلن الشركة عن تفاصيل الاستثمار الجديد، إلا أنها قالت إن هذه الخطوة تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للشركة، التي تسعى للنمو وتطوير الأعمال. وتضخ شركات سعودية استثمارات في عدة مجالات بمصر، وخاصة في القطاع التي تعتمد على النمو السكاني المتزايد في الدولة الواقعة في شمال أفريقيا.

التكنولوجيا

- **مصر تعتزم إتاحة مكالمات «الواي فاي» في الربع الأخير من 2024**

تجري شركات الاتصالات العاملة في مصر حالياً الاختبارات الفنية لخدمة مكالمات «الواي فاي» المعروفة باسم «Wifi Calling» تمهيداً لإطلاقها قبل نهاية العام 2024. وتعمل في مصر أربع شركات لتشغيل الهاتف المحمول للاتصالات، هي: «فودافون مصر»، و«أورنج»، و«إي آند مصر»، و«المصرية للاتصالات» المملوكة للدولة. وتقدمت شركات المحمول العاملة بالسوق المحلي، العام

الماضي لجهاز تنظيم الاتصالات بتصوراتها ومقترحاتها عن الخدمة لإقرار القواعد التنظيمية والتشغيلية الخاصة بها.

أخبار الطاقة

- **مصر تدشن محطة لطاقة الرياح بالتعاون مع تحالف «مصدر – إنفينيتي»**

وقعت مصر اتفاقيتين لتأسيس محطة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة 200 ميغاواط بمنطقة خليج السويس مع تحالف شركات «مصدر – إنفينيتي»، وفق بيان صادر عن مجلس الوزراء. وبموجب الاتفاقيتين، سيقوم التحالف بتطوير وتمويل وتشغيل المشروع الذي من المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري له في أكتوبر 2026، وسيسهم هذا المشروع في زيادة مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية، وتعزيز جهود مصر لتحقيق مستهدفاتها في مجال الطاقة المتجددة.

- **مصر تستورد كميات قياسية من الغاز المسال لتغطية احتياجات الصيف**

تستهدف الحكومة المصرية استيراد نحو 22 شحنة غاز مسال خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2024 لتوفير احتياجات محطات الكهرباء من الوقود، عبر مركبي التغويز بميناء العقبة ورصيف

العين السخنة، بعد أن استقبلت 8 شحنات في يوليو 2024. واتفقت مصر في يونيو 2024 على شراء 21 شحنة من الغاز المسال خلال أشهر صيف 2024 بالإضافة إلى 5 شحنات فورية تم طرحها خلال أغسطس 2024، لكن طرح مناقصة جديدة يعني أن استهلاك الكهرباء من الغاز الطبيعي والمازوت زاد عن التوقعات الحكومية.

إقليميًا

- **نمو اقتصاد إسرائيل يتباطأ وسط تراجع الصادرات والاستثمارات**

تباطأ النمو الاقتصادي في إسرائيل أكثر من المتوقع خلال الربع الثاني من العام، ولم يتمكن من الحفاظ على انتعاشه الأولي بعد الحرب على «حماس». وارتفع الناتج المحلي الإجمالي 1.2% سنوياً بالتعديلات الموسمية، بعد أن قفز بنسبة معدلة بلغت 17.3% خلال الأشهر الثلاثة السابقة، وفقاً للأرقام الأولية التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل. وكان الاقتصاديون الذين استطلعت «بلومبرغ» آراءهم توقعوا نمواً بنسبة 5.9%. وأظهرت الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل فصلي قدره 0.3%.

عالميًا

- **«غولدمان» يخفض احتمالات ركود الاقتصاد الأميركي بعد بيانات قوية**

خفض اقتصاديو مصرف «غولدمان ساكس» احتمالية حدوث ركود في الولايات المتحدة في العام المقبل إلى 20% من 25%، مستشهدين ببيانات مبيعات التجزئة وطلبات إعانات البطالة. وإذا جاء تقرير الوظائف لشهر أغسطس المقرر صدوره في 6 سبتمبر «جيداً إلى حد معقول، فمن المحتمل أن نخفض احتمالية الركود مجدداً إلى 15%، والتي استقرت عندها الاحتمالات لمدة عام تقريباً» قبل مراجعة 2 أغسطس، حسبما ذكر اقتصاديو «غولدمان» بقيادة جان هاتزيوس في تقرير للعملاء.

معلومة مصورة

مصر ترفع أسعار الكهرباء

بالمنازل بنسب تتراوح بين 14% و40%

الشرائح (بحسب الجهد المستهلك)	السعر القديم	السعر الجديد	التغير (%)
50 - 0	58	68	17
100 - 51	68	78	15
200 - 0	83	95	14
350 - 201	125	155	24
650 - 351	140	195	39
1000 - 0	150	210	40
0 - أكثر من 1000	165	223	35

مقالات تحليلية

دلالات إيجابية: ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة لمستوى قياسي

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة ارتفاعًا إلى مستوى قياسي بلغ 1.77 تريليون جنيه بنهاية مايو 2024، مقابل ما يعادل 1.697 تريليون جنيه بنهاية أبريل السابق عليه، حيث بلغت استثمارات بنوك القطاع الخاص بأذون الخزانة سجلت 505.8 مليار جنيه بنهاية مايو الماضي، مقابل 520.5 مليار جنيه بنهاية أبريل.

وسجلت استثمارات بنوك القطاع العام 243.6 مليار جنيه بنهاية مايو، مقابل 264.2 مليار جنيه بنهاية أبريل السابق عليه، بينما بلغت استثمارات فروع البنوك الأجنبية 28.2 مليار جنيه، مقابل 28.1 مليار جنيه، وبلغت استثمارات البنوك المتخصصة في أذون الخزانة نحو 69.3 مليار جنيه بنهاية مايو، مقابل 68.2 مليار جنيه بنهاية أبريل الماضي.

مُحددات جذب الأموال الساخنة

يستند جذب الأموال الساخنة على العديد من العوامل العالمية والمحلية، كأسعار الفائدة، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وأسعار الفائدة العالمية، ومقدار ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وهو الأمر الذي يُمكن إيضاحه تاليًا:

• سعر الفائدة المحلي: أبقت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري في اجتماعها الأخير في 18 يوليو 2024، للمرة الثانية على التوالي، على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 27.25% و28.25% و27.75% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 27.75%.

وجاء هذا القرار انعكاسًا لآخر المستجدات والتوقعات على المستويين العالمي والمحلي منذ الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية. فعلى الصعيد العالمي، لا تزال آفاق النمو الاقتصادي إيجابية وإن كانت أقل من متوسطها التاريخي. وساهمت سياسات التشديد النقدي في اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة في تراجع التضخم في جميع أنحاء العالم، كما واصلت الضغوط التضخمية في مصر تراجعها، حيث تباطأت للشهر الخامس على التوالي حيث سجلت 25.7% في يوليو، مقابل 27.5% في يونيو، كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل -٦ معدل التضخم السنوي (%)

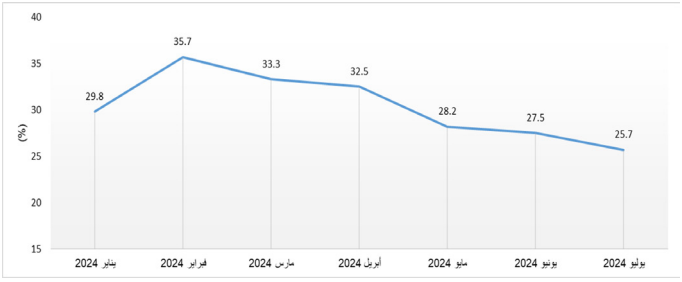

المصدر- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومنذ بداية عام 2023 وحتى يوليو 2024 تم اتخاذ قرارات برفع سعر الفائدة أربع مرات مقابل الإبقاء عليها ثمان مرات، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول -٦ قرارات البنك المركزي حول سعر الفائدة خلال عامي 2023 و2024

تاريخ الاجتماع	القرار
فبراير 2023	تثبيت
مارس 2023	رفع
مايو 2023	تثبيت
يونيو 2023	تثبيت
أغسطس 2023	رفع
سبتمبر 2023	تثبيت
نوفمبر 2023	تثبيت
ديسمبر 2023	تثبيت
فبراير 2024	رفع
مارس 2024	رفع
مايو 2024	تثبيت
يوليو 2024	تثبيت

المصدر- البنك المركزي المصري، جدول اجتماعات السياسة النقدية.

وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة ضمن سياسة التقييد النقدي، بهدف التحكم في معدلات التضخم المرتفعة عبر تقليل الإقبال على الشراء وامتصاص المعروض النقدي من العملة المحلية، إلا أن العوائد العالية تجذب المضاربين في أذون الخزانة وأدوات الدَّين الأخرى مما يزيد من المعروض النقدي من العملة الأجنبية ويرفع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

- **سعر الفائدة العالمي:** تتأثر الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المحلي أو ما يُعرف بـ «الأموال الساخنة» بالأوضاع العالمية التي عانت من الضغوط التضخمية المرتفعة تزامنًا مع تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات متتالية منذ عام 2022. وقد أدت تلك الصدمات وتداعياتها إلى ارتفاع حالة عدم اليقين وضبابية الآفاق الاقتصادية العالمية. وقد ساهمت تلك الضبابية في لجوء البنوك المركزية الكبرى إلى رفع سعر الفائدة، واتباع سياسة نقدية تشددية، وهو الأمر الذي أدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية من الأسواق الناشئة. إلا أن موجة نزوح الأموال الساخنة قد توقفت مع بدء البنوك المركزية العالمية في إرسال إشارات تنذر باقتراب توقف السياسة النقدية التشددية.

- **تزايد الثقة في الاقتصاد المصري:** بدأت الثقة تزداد في الاقتصاد المصري منذ مارس 2024 حينما قرر البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس ما يعادل 6% لتصل إلى مستويات 27.25%، كما سمح بتحريك سعر الصرف ليصل إلى حدود الـ 50 جنيهًا مقابل الدولار مما ساهم في القضاء على السوق الموازية لسعر العملة.

كما ساهمت صفقة صندوق النقد الدولي في مارس 2024، بزيادة قيمة قرض مصر إلى 8 مليارات دولار، بزيادة عن ثلاثة مليارات دولار، كان قد تم الاتفاق عليها في ديسمبر 2022 في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في قدرة الاقتصاد المصري على التصدي للأزمات المتتالية، وذلك عقب إعلان رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» عن توقيع صفقة تطوير رأس الحكمة، "أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر» بقيمة نحو 35 مليار دولار. وحسب وكالة «بلومبرج» فإن مصر تعد ثالث أعلى عائد من أذون الخزانة والسندات بالعملة المحلية من بين 23 دولة نامية يتم متابعتها من قبل الوكالة.

وقد ساهمت تلك القرارات الإيجابية في بيع مصر في السابع من مارس2024 أذون خزانة بنحو 87.8 مليار جنيه (1.78 مليار دولار) بسعر فائدة 32.2%. كما ساهمت كبرى مؤسسات الاستثمار العاملة في الديون المحلية في شراء تلك الأذون، ومن بين هذه المؤسسات (جولدمان ساكس، وسيتي بنك، ومورغان ستانلي).

ضوابط حاكمة

رغم أهمية الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة للاقتصاد المصري كونها أحد أهم مصادر الاحتياطي النقدي المصري الذي تأثر بشدة إثر التوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، إلا إنه لا يُمكن الاعتماد عليها بشكل كبير نظرًا لكونها مصدر مُعرض بشكل شبه دائم للتهديدات الإقليمية والدولية، حيث يؤدى خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من السوق بدون ضوابط إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، ويتبع ذلك انخفاض في قيمة العملة المحلية ومن ثم ارتفاع في معدلات التضخم، ولهذا فهي تُعد مصدرًا غير مستقر لتدفقات

العملات الأجنبية التي تخرج سريعًا من الأسواق من دون سابق إنذار في حال حدوث أي تقلبات إقليمية أو عالمية. ولهذا، من الضروري أن تعمل الحكومة أيضًا على وضع حوافز لتشجيع الاستثمارات المباشرة متوسطة وطويلة الأجل، ووضع حلول جذرية لمشكلات المستثمرين وذلك من أجل عدم الاعتماد على «الأموال الساخنة» من أجل تمويل الاحتياجات من العملة الصعبة.

ختامًا، تأتي الزيادة القياسية في الاستثمارات الأجنبية بأذون الخزانة نتيجة لتزايد ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري بسبب السياسة النقدية الرشيدة التي تنوعت أدواتها ما بين رفع الفائدة أو تثبيتها، وتحرير سعر الصرف مع القضاء على السوق الموازية، إلى جانب تأمين قرض صندوق النقد الدولي واستكمال مجلسه التنفيذي في يوليو 2024 مراجعته بشأن الاقتصاد المصري، مما يسمح للسلطات بسحب نحو 820 مليون دولار على الفور.

مقالات تحليلية

خطوات نحو النمو: حزمة الإصلاحات لدعم القطاع الخاص في مصر

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تسعى الحكومة المصرية جاهدة إلى تبني وتطبيق مجموعة متنوعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي في البلاد. ويتجلى الهدف الأساسي من هذه الإصلاحات في تحقيق معدلات نمو قوية تعتمد بشكل رئيسي على تنمية القطاع الخاص، الذي يُعتبر المحور الرئيسي لوثيقة سياسة ملكية الدولة. وفي إطار هذا الاهتمام المستمر بتنفيذ سياسة ملكية الدولة، وضعت الحكومة المصرية في أولوياتها عملية تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال بصفة عامة. يهدف هذا الجهد إلى التغلب على التحديات والعقبات التي تعترض سبيل تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. يعد ذلك خطوة مهمة نحو خلق المزيد من فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التصدير، وهو ما يترتب عليه تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي.

كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات قد ارتفعت إلى 37% خلال العام المالي 2024/2023، وهو إنجاز يُعتبر دليلاً على نجاح الإجراءات الحكومية

المتخذة. ومن المخطط أن يرتفع هذا الرقم إلى 48% وفق الخطة الاقتصادية التي وضعتها الدولة للعام المالي 2025/2024، مما يشير إلى التوجه الإيجابي نحو تعزيز الدور الفعال للقطاع الخاص في الاقتصاد القومي.

كما تشير بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2017/2016 وحتى عام 2022/2021، فوصلت نسبة مساهمته إلى 75.1% عام 2022/2021 مقارنة بنحو 60% في الصين، و51% في المملكة العربية السعودية، و41.3% في تركيا.

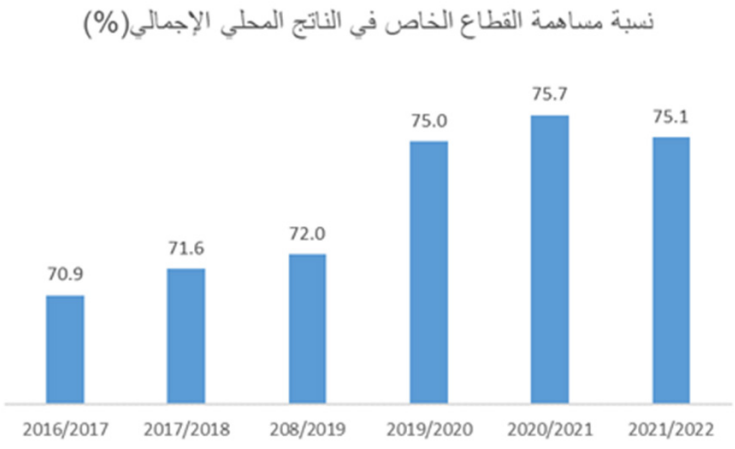

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الحكومي لزيادة مساهمة القطاع الخاص يتماشى تمامًا مع ما تم تحديده في وثيقة سياسة ملكية الدولة، كما يتماشى مع الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، إضافةً إلى رؤية مصر 2030. هذه الرؤية الطموحة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قاعدة الاقتصاد الوطني، مما يمكن الدولة من تحقيق التوازن التنموي المنشود.

محاور وإجراءات داعمة للقطاع الخاص

خلال الفترة من مايو 2022 حتى يونيو 2024، تم تنفيذ حوالي 293 إجراءً إصلاحيًّا يهدف إلى دعم القطاع الخاص. تتوزع هذه الإجراءات على 6 محاور رئيسة تشمل: تعزيز مرونة وإصلاح سياسة سعر الصرف، وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، وتشجيع القطاع الصناعي، ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى الإصلاحات المرتبطة بالأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

وقد تم التركيز بشكل كبير على محوري دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، حيث تم تنفيذ 108 إجراءً، فضلاً عن 78 إجراءً لدعم القطاع الصناعي، مما يشكل حوالي 64% من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة.

1. تعزيز مرونة وإصلاحات سياسة سعر الصرف

يعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام سعر صرف مرن، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسي للبنك المركزي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. وبما يُمكن كذلك البنك المركزي المصري من العمل على تكوين والحفاظ على مستويات كافية من احتياطيات النقد الأجنبي، كما نفذت الدولة المصرية العديد من الإجراءات الخاصة لتعزيز مستويات مرونة سياسة سعر الصرف بإجمالي عدد 8 إجراءات وبنسبة 3% من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، كان من أهمها تلك

التـي أعلـن عنهـا البنـك المركـزي المصـري فـي شـهر مـارس 2024 بالتزامــه بمواصلــة التحــول نحــو إطــار مــرن لاســتهداف التضخــم.

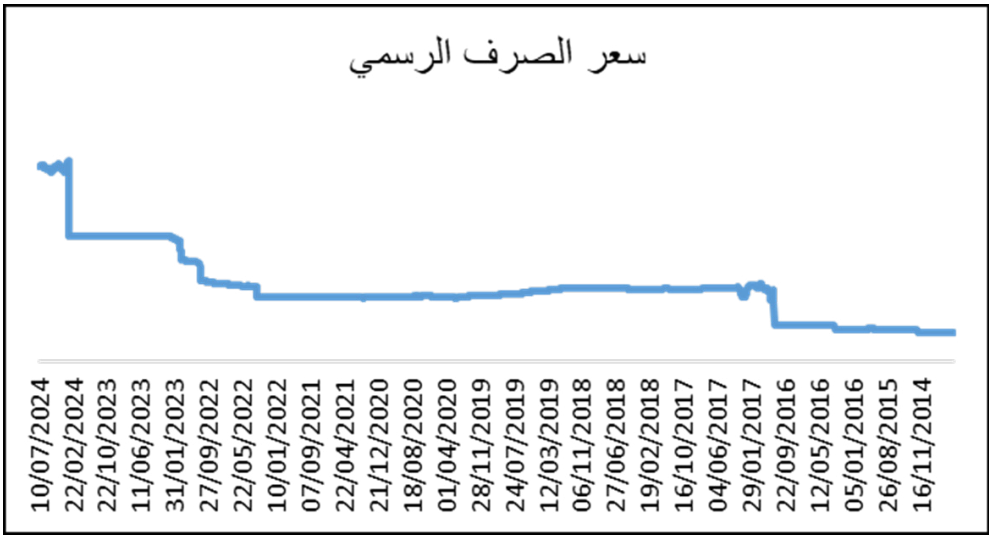

2. تعزيز المنافسة والحياد التنافسي

تُولـي الحكومـة المزيـد مـن الاهتمـام بتعزيـز المنافسـة والحيـاد التنافسـي؛ ففـي هـذا الإطـار تم إنشـاء اللجنة العليـا للحياد التنافسـي، واعتمـاد اسـتراتيجية جهـاز حمايـة المنافسـة ومنـع الممارسـات الاحتكاريـة 2021-2025 وتشـكيل اللجنـة العليـا للحيـاد التنافسـي برئاسـة رئيـس الـوزراء، وإطلاق اسـتراتيجية الملكيـة الفكريـة 2022-2027 كمـا قـام جهـاز حمايـة المنافسـة ومنـع الممارسـات الاحتكارية باتخـاذ قـرارات بشـأن 363 حالـة فـي القطاعـات والأسـواق المختلفـة.

وتولـي الحكومـة المزيـد مـن الاهتمـام بتعزيـز المنافسـة والحيـاد التنافسـي؛ حيـث تـم تنفيـذ عدد 15 إجـراءً في هـذا الإطار وبنسـبة 5% مـن إجمالـي الإجـراءات الإصلاحيـة المنفـذة، ومـن أهم تلـك الإجراءات

تبني التعديلات التشريعية اللازمة لإلغاء المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز الحياد الضريبي، كما نفذت الحكومة مجموعة من التدابير الهيكلية لدعم أهدافها المالية لزيادة شفافية الحسابات المالية وتعزيز الحياد التنافسي.

3. تشجيع القطاع الصناعي

تُولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا بدعم الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات؛ وعليه قامت الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات لتشجيع القطاع الصناعي، من بينها تعليق الضريبة العقارية اعتبارًا من الأول من يناير 2023 ولمدة 3 سنوات لـ 19 قطاعًا صناعيًّا، وإعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية وإعداد قائمة بعدد 152 فرصة استثمارية لمنتجات صناعية يمكن البدء في تصنيعها محليًّا، وإطلاق مبادرة تطوير الصناعة المصرية «ابدأ» لدعم وتوطين الصناعات الوطنية، وتحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من 590 مليون جنيه قيمة «الحافز الأخضر » بالمبادرة الرئاسية لإحلال المركبات.

استحوذ دعم الصناعة على 78 إجراءً، مما يمثل 27% من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، مما يعكس اهتمام الحكومة بتعزيز القطاع الصناعي المحلي. وقد أشار التقرير إلى أن وزارة المالية اتخذت مجموعة من القرارات لتشجيع المشروعات الصناعية الاستراتيجية، من بينها إنشاء نظام «مقاصة» الذي يتيح تسوية مستحقات المستثمرين مقابل الأعباء الضريبية والرسوم المفروضة لصالح الجهات الحكومية. كما قدمت الحكومة حوافز استثمارية وضريبية لاستقطاب المزيد من المشاريع في قطاعات ذات أولوية، مثل مشاريع الهيدروجين الأخضر.

في هذا السياق، شهدت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نشاطًا ملحوظًا وزخمًا جديدًا في تشجيع الاستثمار الصناعي، حيث تم توقيع اتفاقية إطارية في يونيو 2024 لإنشاء عدد من المشروعات الاستثمارية الصناعية. كما جرى توقيع 5 اتفاقيات إطارية للشراكة بين الهيئة العامة للمنطقة وشركات خاصة في يناير 2024، بهدف تحقيق أقصى استفادة من موارد الدولة وتقديم حوافز تشجيعية للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الهيئة العامة عن إطلاق المنصة الرقمية (E-tabadul)، بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية، والتي تهدف إلى تعزيز «التشبيك الصناعي» بين المصانع والمشروعات الموجودة داخل المنطقة الاقتصادية.

4. دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

تسعى الحكومة بشكل حثيث إلى تهيئة مناخ أعمال داعم لتعميق مشاركة القطاع الخاص وإتاحة المزيد من الفرص للمستثمرين في مجموعة من القطاعات الواعدة، وتُعد الرخصة الذهبية وبرنامج الطروحات الحكومية ضمن الجهود التي تبذلها الدولة لتعظيم الاستثمارات الخاصة، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليكون له دور أكبر في التنمية الاقتصادية، وتستهدف الحكومة جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 10 مليارات دولار سنويًّا في عدد من المجالات بما يشمل الاقتصاد الأخضر.

قامت الدولة بتنفيذ 108 إجراء إصلاحي، مما يمثل 37% من إجمالي الإجراءات المتخذة، حيث تم التركيز على توفير المزيد من الفرص للمستثمرين في عدة قطاعات واعدة. من بين هذه الإجراءات البارزة، قدمت «الرخصة الذهبية» أهمية خاصة، حيث منح مجلس الوزراء 31 رخصة ذهبية للمستثمرين حتى 30 يونيو 2024.

فـي ذات السـياق، منحـت الحكومـة المصريـة الأولوية للفتـرة من مايو 2022 إلـى يونيـو 2024، حيـث تـم توقيـع أكبـر صفقـة اسـتثمار أجنبي مباشـر مـع الإمـارات العربيـة المتحـدة لتطويـر مدينـة «رأس الحكمـة» فـي فبرايـر 2024 بقيمـة 35 مليـار دولار، علـى مسـاحة 170 مليـون متـر مربـع، ومـن المتوقـع أن يجـذب المشـروع اسـتثمارات تصـل إلـى 150 مليـار دولار ويسـتقطب 8 ملاييـن سـائح، مـع توقع أن تصـل أرباح الدولـة المصريـة إلـى 35%.

علاوة علـى ذلـك، تـم تنظيـم مؤتمـر الاسـتثمار المصـري الأوروبـي فـي يونيـو 2024، والـذي أسـفر عـن توقيـع 29 اتفاقيـة ومذكـرة تفاهـم بقيمـة 49 مليـار يـورو مـع شـركات تابعـة للاتحـاد الأوروبـي، بالإضافـة إلـى 6 اتفاقيـات أخـرى بقيمـة 18.7 مليـار يـورو مـع تحالفـات وشـركات متنوعـة.

وقد أتاحت الحكومة أيضًا 120 مليار جنيه كتمويلات ميسـرة للأنشطة الزراعيـة والصناعيـة عبـر مبـادرة دعـم القطاعـات الإنتاجيـة، وتعاونـت مـع القطـاع المصرفـي لحـل أزمـة الإفـراج الجمركـي عن بضائـع بلغت قيمتهـا أكثـر مـن 72.4 مليـار دولار، بمـا فـي ذلـك سـلع اسـتراتيجية بقيمـة 19.1 مليـار دولار ومسـتلزمات إنتاج بقيمـة 33.3 مليار دولار خلال الفتـرة بيـن ينايـر 2023 و26 ديسـمبر 2023.

ومـن جهـة أخـرى، أُطلقت منصـة «حَافِز» فـي ديسـمبر 2023 لتقديم الدعـم المالـي والفنـي للقطـاع الخاص، والتـي تهدف إلى سـد الفجوة المعلوماتيـة وتسـهيل اسـتفادة الشـركات مـن خدمـات المؤسسـات التمويليـة الدوليـة، وتقدم المنصـة حوالي 75 خدمة تتعلـق بالخدمات الماليـة والاستشـارية مـن 20 شـريكًا فـي التنميـة، متاحـة باللغتيـن العربيـة والإنجليزية.

كما تواصل الدولة جهودها لحل مشكلات المستثمرين من خلال معالجة معوقات الاستثمار في المناطق الصناعية، وتوفير التمويل اللازم لدعم النشاط الاقتصادي والاستثمار والتصدير. وقد قدمت الحكومة دعمًا للمصدرين بلغ حوالي 62 مليار جنيه منذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات في أكتوبر 2019 حتى نهاية يونيو 2024، مما أسهم في تحقيق زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات السلعية المصرية والتي بلغت 42.1 مليار دولار عام 2023، متجاوزة حاجز 25 مليار دولار الذي ظل ثابتًا لسنوات عديدة قبل المبادرات.

5. إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية

نفذت الحكومة 63 إجراءً، تمثل 21% من إجمالي الإجراءات الإصلاحية، بهدف تهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتذليل جميع العقبات.

في هذا السياق، أُسس نظام ضريبي أكثر تشجيعًا للاستثمار بشكل مستدام، مع العمل على ضبط العلاقة بين المستثمرين والدولة في المجال الضريبي، وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وتعزيز الحياد الضريبي. يهدف ذلك في النهاية إلى دعم جهود الدولة في إطار الإصلاح الاقتصادي لتمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات. كما صدر قرار جمهوري في مارس 2024 بتشكيل المجلس الأعلى للضرائب، في إطار المبادرات الإصلاحية لدعم القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، تم التسوية والفصل في أكثر من 461 ألف منازعة وطعن يتعلق بضريبة الدخل والقيمة المضافة. وقد وافق مجلس

الوزراء في أبريل 2024 على مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر برقم 120 لسنة 2008 بهدف تحسين عملية التقاضي في الأمور الاقتصادية. كما تمت الموافقة في يناير 2024 على مشروع قرار لرئيس مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 2023، الذي يلغي الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة للجهات الحكومية في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قرارًا بتخفيض 62% من عدد المستندات المطلوبة للحصول على خدمتي تشكيل لجان تحديد الموقف التنفيذي وبدء النشاط.

6. تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

دعمت الحكومة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة من خلال اتخاذ 21 إجراءً، تمثل 7% من مجموع الإجراءات الإصلاحية المقررة، وذلك بهدف دفع عجلة تنفيذ هذه الوثيقة قدمًا. في هذا الصدد، حصل مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة أو المساهمة فيها على موافقة مجلس الوزراء في مايو 2024. كما وافق المجلس على إنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة.

وفي إطار برنامج الطروحات الحكومية، بلغت الحصيلة الإجمالية من البرنامج نحو 5.6 مليار دولار من التخارج الكلي أو الجزئي من 14 شركة حتى ديسمبر 2023. وتعزم الدولة على مواصلة تطبيق سياسة ملكية الدولة للأصول وتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استكمال برنامج الطروحات الحكومية. كما تتبنى الحكومة نهجًا قطاعيًا في تنفيذ هذا البرنامج لاستهداف

أنشطة تجذب المستثمرين الأجانب، وضمان تسعير المعاملات بشكل مناسب وشفاف، وذلك بالتزامن مع مواصلة جهود استكمال الصفقات المعلنة حاليًا بموجب البرنامج.

في الختام، أسفرت الإصلاحات المتعددة التي أقدمت عليها الحكومة المصرية مؤخرًا عن رؤية إيجابية من قبل المؤسسات الدولية بشأن جهود الإصلاح الاقتصادي في مصر، والتي تركز على تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات وتعزيز دور القطاع الخاص. على سبيل المثال، أشار البنك الدولي مؤخرًا إلى أن وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول التي اعتمدتها مصر تُعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أوضح صندوق النقد الدولي في أبريل 2024 أن مصر تنفذ خطة قوية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يُعتبر أساسيًا لجذب الاستثمارات إلى البلاد. بالإضافة إلى ذلك، أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في فبراير 2024 بأن هناك إمكانية كبيرة لمصر لزيادة استثمارات القطاع الخاص وتعزيز إنتاجيته.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg